الدمج الاعتباري في النحو العربي مفهومه وتطبيقاته

دكتور/ عادل فتحي رياض أحمد
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم – جامعة قطر

ملخص البحث

تعد قاعدة الدمج الاعتباري إحدى قواعد الفكر النحوي المؤثرة في التقعيد والتحليل، ومعناها "**تنزيلُ اللفظين منزلةَ الكلمةِ الواحدةِ**". وهي قاعدة منضبطة، لها مصطلحها ومفهومها وشواهدها، وإن مصطلح "الدمج الاعتباري" قد وضعتُه لمفهوم تلك القاعدة، وهو مفهوم تندرج فيه جزئيات أبواب نحوية عدة، كالفاعل مع فعله، والمتعاطفين، والجار مع مجروره، والصلة مع موصولها، والمضاف مع المضاف إليه، والنعت مع منعوته، والمبنيات المركبة، والمزجيات ... إلخ، ولهذا فإن البحث يتجاوز الكلام عن أنواع التراكيب المشهورة: الإضافي والإسنادي والأعداد، إلى أنواع أخرى هي _ من حيث الاصطلاح _ ليست مركبة وليست مفردة، بل هي مفردات ممتزجة تعامل معاملة الكلمة الواحدة.

الكلمات المفتاحية:

الدمج _ التركيب _ الاعتباري _ العلل _ المبنيات

Appreciation for Mergingin Arabic grammar, Concept and Applications

Dr.Adel Fathy Riad Ahmed
Qatar University

Abstract:
The appreciation for Merging is one of the rules of grammatical thought that influence the analysis and set rubrics. Its means "the lowering of the two terms into the same word". It is a disciplined principle, which has its term, concept, and evidence. I set this term “Appreciation for Merging” to be part of a concept which represents several grammatical chapters, such as the subject with its verb, the conjunctions, Prepositions with the name, The adjective with the description, genitive, compound structures, and mixed words... etc., for this reason, the research goes beyond discussing the types of famous structures: attributional, genitive and numbers, to other types that are - in terms - are not complex or single, but is merged vocabulary and could be seen as one word.

Keywords:
Merging- Structure – Justifying - Appreciation - Composition

مقدمة:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله الطاهرين، وصحابته أجمعين.

وبعد، فإن النحو علم منضبط يعتمد على المنقول والمعقول معا، والاستنباطُ الصحيحُ لا تتناقض نتائجه مع قواعده، وهو علم له تاريخه وأعلامه وأصوله وقواعده، وقد شكل ذلك كله منظومة فكرية رصينة لا نزال نستكشف نظرياتها وقواعدها العقلية؛ وهنا تبرز **أهمية هذا البحث وأهدافه**؛ إذ إنه يدرس إحدى قواعد الفكر النحوي المؤثرة في التقعيد والتحليل، فهي قاعدة منضبطة، لها مصطلحها ومفهومها وشواهدها، وإن مصطلح "الدمج الاعتباري" قد وضعتُه لمفهوم تلك القاعدة، وهو مفهوم تندرج فيه جزئيات أبواب نحوية عدة، كالفاعل مع فعله، والمتعاطفين، والجار مع مجروره، والصلة مع موصولها، والمضاف مع المضاف إليه، والنعت مع منعوته، والمبنيات المركبة، والمزجيات ... إلخ، ولهذا فإن البحث يتجاوز الكلام عن أنواع التراكيب المشهورة: الإضافي والإسنادي والأعداد، إلى أنواع أخرى هي _ من حيث الاصطلاح _ ليست مركبة وليست مفردة، بل هي مفردات ممتزجة تعامل معاملة الكلمة الواحدة.

وتعد **الدراسات السابقة** كثيرة من حيث إيرادُ أبوابِ التراكيب المذكورة آنفا، لا من حيث إفراد مفهوم مصطلح الدمج الاعتباري بالدراسة ووضع تعريف جامع له يعم جزئيات تلك الأبواب، والبحث عن علله وأسبابه وتفاوت قوته وأثره في الإعراب، وهو ما يقوم به بحثي هذا.

ومن أهم تلك الدراسات السابقة:

١_ "التركيب وملحقاته في العربية، صوره وآثاره" للدكتور محمد بدوي المختون.[١]

٢_ "المركب الاسمي" للدكتور محمود شرف الدين.[٢]

٣_ "المركب العددي" للدكتور مصطفى العبيدان.[٣]

وسأسعى إلى أن **يجيب البحث عن أسئلة** توضح أفكاره وتبرزها، وأهمها:

أ. هل ورد مصطلح الدمج الاعتباري في كتب النحاة لفظا ومعنى؟

---

[١] مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ع ١٠، ١٩٨٠

[٢] مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٤٢، ١٩٧٨

[٣] مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، ع ١٦، ج ٣، ١٩٩٧

ب. هل ورد مفهومه في كتاب سيبويه وغيره من المتقدمين؟ أو أنه برز في كتب المتأخرين؟

ج. هل للدمج علل وأسباب؟

د. ما الفرق بين الدمج والتركيب والبناء كما في خمسة عشر؟

ه. أكان الدمج محصورا في باب واحد أو بابين بحيث يعد ضابطا لا قاعدة؟

و. هل الدمج الاعتباري متفاوت القوة بحسب أبوابه؟

ز. هل روعي مفهوم الدمج الاعتباري في التقعيد النحوي وفي الإعراب والتوجيه؟

وكان **المنهج المناسب لموضوع البحث** مزيجا من الاستقرائي والوصفي والتحليلي فبدأت باستقراء الفروع والمسائل، وصنفتها تبعا لما يناسبها من الأبواب، ثم حللتها وذكرت عللها وأسبابها، والتدليل على أحكامها، مع ذكر مراعاة النحاة لها في التقعيد والإعراب.

وكان لزاما بعد تلك **المقدمة أن ينقسم البحث إلى مبحثين** رئيسين وخاتمة:

المبحث الأول: "مفهوم الدمج الاعتباري وأبوابه". وبحثت فيه مفهوم القاعدة وألفاظها وشيوعها. وعلل الدمج وأسبابه، والأبواب النحوية التي ورد مفهومه فيها.

والمبحث الآخر: "مراعاة الدمج الاعتباري في الإعراب، نماذج تطبيقية". كالآيات القرآنية والشواهد الشعرية. وليس الاستقصاء من شرطي في مسائل البحث وشواهده، بل المقصد التنبيه على وردود تلك القاعدة في الفكر النحوي والتدليل على ذلك من كلام النحاة وأعاريبهم.

ثم تأتي الخاتمة وفيها ملخص أفكار البحث ونتائجه وتوصياته.

والله الموفق إلى الصواب

المبحث الأول: مفهوم الدمج الاعتباري وأبوابه

إن تصور الشيء أساس تصور أحكامه، وكذا مفاهيم المصطلحات، فتعريف المصطلح أول أركان مفهومه، ثم تأتي الجزئيات لتبني تصورا كليا له، والمصطلح المنضبط هو ما له حظ وافر من دلالة لفظه اللغوية؛ لذا كانت أهم عناصر هذا الفصل: معنى الدمج في اللغة والاصطلاح، والبحث عن ألفاظه المترادفة، بحيث يكون المفهوم واحدا، وبيان أهم الاحترازات أو ما يبدو مستثنى في الظاهر، ورصد أهم علل "الدمج الاعتباري" وأسبابه. ثم يأتي أهم عناصر هذا البحث وهو تحقيق ورود مفهوم المصطلح في الأبواب النحوية؛ لنثبت صحة قيامه في العقلية النحوية عند التقعيد والتمثيل.

أولا: الدمج الاعتباري لغةً واصطلاحًا.

"الدمجُ الاعتباريُّ" تركيب وصفي مكون من مفردين، ولا ينفك المعنى الاصطلاحي عن دلالة مفرداته اللغوية، وعلى واضع التعريف أن يجمع بين هذه الدلالات ومظاهرِ هذا المصطلح وآثاره.

الدمج لغةً: الدال والميم والجيم أصل واحد يدل على الانطواء والستر[1]، ويأتي بمعنى: المحْكَم القوي، وتَدامَجَ القومُ على فُلانٍ تَدامُجًا إذا تضافروا عليه وتعاونُوا.[2]

والاعتبار لغة: العين والباء والراء أصل صحيح واحد يدل على النفوذ والمضي في الشيء[3]، ويأتي بمعنى الاعتدادِ بالشَّيْءِ في ترتُّبِ الحُكمِ[4]. و"المعنوي" قريب من معناه، ولكنني تجنبته حتى لا يتوهم أن مصطلح الدمج محصور في المعنى دون اللفظ.

والتعريف المختار لمصطلح الدمج الاعتباري هو: **"تنزيلُ اللفظين منزلةَ الكلمةِ الواحدةِ"**.

أي أننا نجريهما مجرى الكلمة الواحدة؛ فيؤثر ذلك الإجراء في اللفظ أو المعنى أو العمل، أو فيها جميعا؛ كلٌّ بحسب الباب الذي وقع فيه الدمج، كما في باب الفاعل مع

---

[1] ابن فارس، المقاييس ٢/ ٢٩٩

[2] ابن منظور، لسان العرب ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥

[3] ابن فارس، المقاييس ٤/ ٢٠٧

[4] الفيومي، المصباح المنير ٢/ ٣٨٩

فعله، والمتعاطفين، والجار مع مجروره، والصلة مع موصولها، والمضاف مع المضاف إليه، والنعت مع منعوته، والمبنيات المركبة، والمزجيات ... إلخ

ثانيا: أهم ألفاظ القاعدة.

من ذلك ما عنونه سيبويه لبابه قائلا: "باب الشيئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد"[١]. ومنها: "جعل شيئين شيئا واحدا"[٢]، أو "بمنزلة الشيء الواحد، أو كالشيء الواحد"[٣] أو "في حكم الشيء الواحد"[٤]. و"امتزاج الكلمتين لتصيرا ككلمة واحدة"[٥]. و"يجريان مجرى الكلمة الواحدة"[٦]. و"قيام الجزأين مقام الاسم المفرد"[٧]

وتبويب سيبويه السابق يدل على أن القاعدة مرتكزة في العقل النحوي منذ نشأة التأليف، وليست وليدة لاجتهادات المتأخرين، وقد ذكرها المبرد[٨] وابن جني[٩] وابن السراج[١٠] والزجاج[١١].

وجمهور النحاة على أن القاعدة مقصورة على دمج اللفظين الاثنين أو الكلمتين الاثنتين وهو مستحسن في اللغة[١٢]، ولم يقبلوا أن تكون ثلاثة أشياء شيئا واحدا[١٣]، وتنوعت عباراتهم في رفض ذلك، فهو ممتنع قياسا وسماعا كما يقول ابن الخشاب: "فلا تجعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا؛ لأن جعل شيئين واحدًا ضعيف في القياس، لولا استحسان اللغة

---

[١] سيبويه، الكتاب ٣/ ٢٩٦

[٢] ابن الخشاب، المرتجل ١٨٠

[٣] انظر: الزجاج، معاني القرآن ٢/ ٢٢٠، السيرافي، شرح الكتاب ١/ ٣٨١، ابن الأنباري، أسرار العربية ٢٦٤، ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ١٨٦

[٤] ابن الحاجب، الأمالي ١/ ٣٢٨

[٥] انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٣/ ١٧٥، ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٣٧، الرضي، شرح الكافية ١/ ٢٥

[٦] ابن الخشاب، المرتجل ١١٣، العكبري، اللباب ١/ ٣٢٢

[٧] ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٩٥

[٨] المبرد، الكامل في اللغة والأدب ١/ ١٤٩، قال: المضاف والمضاف إليه اسم واحد.

[٩] ابن جني الخصائص ٢/ ٢٥٦، قال: وقد ثبت أن الفعل والفاعل في كثير من الأحكام والأماكن كالشيء الواحد.

[١٠] ابن السراج، الأصول ٣٥٨، قال: المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد.

[١١] الزجاج، معاني القرآن ٢/ ٤٤٢، قال: النعت والمنعوت كالشيء الواحد.

[١٢] ابن الخشاب، المرتجل ١٨٠

[١٣] السيوطي، الأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٨

له، فاتبعت فيه ولم يُمكن خلافها فكيف إذا جعلت ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، فذلك ممتنع قياسًا وسماعًا"[1] وهو مجحف معدوم عند ابن يعيش[2]، ولا نظير له عند الشاطبي.[3]

ولهذا منع النحاة تركيب لا مع اسمها إذا بُنِيَ نعتُ الاسم؛ حتى لا يتركب ثلاثة أشياء ولا نظير له[4]، وإذا كان اسمها مضافا نُصب ولم يُبنَ للعلة نفسها، "ووجهُ عدمِ البناء فيهما أنّ المضافَ مع المضافِ إليه كشيء واحدٍ؛ إذ كان منزّلًا منه منزلة التنوين، فلو بُني مع (لا) لزم جعلُ ثلاثةِ أشياءَ شيئًا واحدًا، ولا نظير لذلك"[5] فلا يوجد اسمان جُعلا اسما واحدا وأحدهما مضاف، وإنما يكونان مفردَيْن، كـــحَضْرَمَوْت، وخمسةَ عشرَ، وبَيْتَ بَيْتَ، فهما كالشيء الواحد، حتى لا يتركب ثلاثة أشياء.[6]

إلا أنه قد يفهم من كلام ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾[7] أي: بعثه؛ أنه يجوز الدمج الثلاثي والرباعي؛ فهو يرى أن علة حذف العائد أنه "صار الاسم الموصول، والفعل، والفاعل، والمفعول بمنزلة شيءٍ واحد؛ فلمّا صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد؛ طلبوا لها التَّخفيف، وكان حذف المفعول أولى؛ لأنَّ المفعول فضلة، بخلاف غيره من هذه الأشياء؛ فكان حذفه أولى"[8]

وفي كلامه نظر؛ إذ إن الدمج هنا واقع بين شيئين، ثم شيئين، وليس أربعة أشياء مجتمعة؛ فاسم الموصول مع جملة الصلة كلها كالشيء الواحد، ثم الفعل مع فاعله كذلك. وليس ثَمَّ دمج بين الموصول والفعل على حدة، ثم الفاعل كذلك. إضافة إلى أن المفعول لا ينزل مع الفعل والفاعل منزلةَ الكلمة الواحدة أو الشيء الواحد؛ لأنه في نية الانفصال وليس من أركان الجملة، بخلاف الفاعل.

وبمثل هذا يجاب عن ظاهر كلام ابن أبي الربيع[9] في نحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه. فالتراكيب هي: الفعل مع الفاعل، والجار مع المجرور، والصفة مع الموصوف،

---

[1] ابن الخشاب، المرتجل ١٨٠

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ٢/ ٩١

[3] الشاطبي، المقاصد الشافية ٢/ ٤١٩

[4] انظر ابن الخشاب، المرتجل ١٨٠. خالد الأزهري، التصريح ١/ ٣٥٠.

[5] الشاطبي، المقاصد الشافية ٢/ ٤١٩

[6] انظر ابن يعيش، شرح المفصل ٢/ ٩١

[7] الفرقان ٤١

[8] ابن الأنباري، أسرار العربية ٢٦٤

[9] ابن أبي الربيع، البسيط ٢/ ١٠٧٨، وانظر خالد، التصريح ٢/ ٤٦

والمضاف مع المضاف إليه. والظاهر أن كل لفظين مركبان على حدة، وليست الجملة كلها شيئا واحدا.

وكذلك توسع الرضي[1] في معنى الدمج – أو الامتزاج كما يقول – فرأى أن نحو: مسلمان ومسلمون وبصريّ والأفعال المضارعة، جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه إذ الألف تدل على معنى التثنية، والواو على الجمع، والياء على النسبة، وأيضا حروف المضارعة، وكذا تاء التأنيث في (قائمة)، والتنوين، ولام التعريف، وألفا التأنيث؛ يرى ذلك كلمتين مركبتين "صارتا من شدة الامتزاج كلمةً واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية". فكلمة (المؤمنتان) مركبة من (ال) التعريف، والاسم (مؤمن)، وعلامة التأنيث (ت)، وعلامة التثنية (الألف)، وعلامة عدم الإضافة (ن).[2]

وأرى أنه يقصد مطلق التركيب، وليس الدمج الاعتباري، وإلا فليس كل اتصال بين حروف وكلمات يعد دمجا.

ثالثا: علل الدمج الاعتباري وأسبابه.

للدمج الاعتباري علل حملت النحاة على القول به، وهي تختلف باختلاف الباب النحوي، أي: بحسب نوع الامتزاج بين الكلمتين وتركيبهما، وتختلف **آثارها** _ وهي الأحكام _ بحسب قوة الدمج بينهما. ومن أبرز هذه العلل التي رصدتها في أثناء دراسة مسائل البحث:

أ. تمام المعنى؛ فلا يحصل إلا بمجموعهما. كالصفة مع الموصوف، والمضاف مع المضاف إليه، والصلة مع الموصول...

ب. تمام الاتصال؛ إذ إن أحدهما كالجزء من الآخر. وذلك كالجار مع المجرور، والفعل مع فاعله ...

ت. الإشراك في الحكم. نحو المعطوف مع المعطوف عليه.

ث. التركيب. كالمزجيات، ولا النافية للجنس مع اسمها المبني ...

---

[1] الرضي، شرح الكافية ١/ ٢٥، ٢٦

[2] انظر محمود شرف الدين، المركب الاسمي، ص ١٤

رابعا: الأبواب النحوية التي استعمل فيها الدمج الاعتباري.

ذكرت في مدخل هذا المبحث أن أهم عناصره هو تحقيق ورود مفهوم هذا المصطلح في الأبواب النحوية؛ لنثبت صحة قيامه في العقلية النحوية عند التقعيد والتمثيل. وليس الاستقصاء شرطي، بل يكفي إيراد النماذج للتدليل على وجوده واستعماله، وهو مقصود البحث.

وقد وقع الدمج الاعتباري في أبواب عدة في النحو العربي، **ومن أبرزها:**

- **باب النعت والمنعوت (الصفة مع الموصوف).**

وعلة كون النعت والمنعوت كالشيء الواحد - أو كالكلمة الواحدة – أنهما اسمين مسماهما واحد[١]، وأن النعت من تمام المنعوت فهو مبين له وموضح، وأن البيان حصل بمجموعهما[٢]؛ فهما معًا أخص من أحدهما منفردا، كما في قولنا: مررت برجلٍ. فإذا قلنا: مررت برجلٍ ظريفٍ؛ كان النعت والمنعوت أخص من المنعوت وحده[٣]. ومما يؤكد أنهما كالكلمةً الواحدةً وأن النعت من تمامه دخول الفاء في خبر (إنّ) في قوله تعالى: ﴿قل إنّ الموتَ الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم﴾[٤] والذي سوغ دخول الفاء اتصاف اسم إن بالموصول؛ فدل على اتحاد النعت والمنعوت[٥]. ولا يجوز الفصل بينهما وإيقاع الفصل مخالف للدليل، كما يقول الرازي.[٦]

بل يمكن أن يقال: إن الصفة كالجزء من الموصوف، ومن الموصوفات ما هو ملازم للصفة "مثل: يا أيها الرجل، والجماء الغفير، فإذا جرت الصفة مجرى الموصوف، أو مجرى جزء الموصوف في هذه المواضع؛ جرت مجراه في الندبة؛ إذ الصفة من الموصوف في المعنى"[٧]، ولشدة امتزاجهما شبههما الأعلم الشنتمري بالمضاف والمضاف إليه[٨]، وشبههما الشاطبي بهما وبالصلة والموصول.[٩]

---

[١] ابن الخشاب، المرتجل ١٨٠

[٢] ابن يعيش، شرح المفصل ٢/ ٢٥٣

[٣] ابن يعيش، شرح المفصل ٢/ ٢٤٤، ٢٤٩

[٤] الجمعة ٨

[٥] المرجع السابق ١/ ٣٣٠

[٦] الرازي، مفاتيح الغيب ١/ ١٧٨

[٧] الشاطبي، المقاصد الشافية ٥/ ٣٨٧

[٨] انظر عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ١١/ ٣٧٦

[٩] الشاطبي، المقاصد الشافية ٥/ ٣٨٦

ولهذه العلة نصب المنادى الموصوف بالمضاف إلى عَلَمٍ، كقولنا: يا زيدَ بنَ عمرٍو. فلما وصف المنادى بابن، امتزجا ككلمة واحدة وروعي إضافة الصفة إلى العلم. قال ابن يعيش: "وهو غريبٌ؛ لأن حق الصفة أن تتبع الموصوفَ في الإعراب، وها هنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ. والعلّة في ذلك أنّك جعلتَهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد[1]، إذ كلُّ إنسان مَعْزُوٌّ إلى أبيه، عَلَمًا كان أو كنية أو لقبًا، فيوصَف بذلك، فجُعلا كالاسمَيْن اللذَيْن رُكّب أحدُهما مع الآخر"[2]

وأيضا كانت علة بناء نعت اسم لا النافية للجنس على الفتح أنهما كالكلمة الواحدة؛ فهما في المعنى كذلك؛ إذ كانا اسمين مسماهما واحد، فالوصف من تمام اسم (لا)[3]؛ ولما كان الأمر كذلك فإن (لا) مع اسمها في هذه الحال غير مركبين؛ حتى لا يجتمع تركيب ثلاثة أشياء، وهو المرفوض عند النحاة.

وإذا تعددت النعوت ولم يعرف المنعوت إلا بمجموعها أنزلت جميعها منزلة النعت الواحد أو الشيء الواحد، كقولنا: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب. إذا كان لا يعرف زيد إلا باجتماع هذه الأوصاف، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله: وإنْ نعوتٌ كثرتْ وقد تلَتْ مفتقرًا لذكرهنَّ أُتْبِعَتْ[4]

- **الدمج في باب (المعطوف والمعطوف عليه)**، وذكرته بعد النعت لاشتراكهما في باب التوابع. وحرف العطف يصير الشيئين كالشيء الواحد[5]، وتبدو ثمرة التداخل بين العطف والنعت وارتباطهما في باب الدمج في جواز قولنا: جاءني زيدٌ وعمرٌو العاقلان، فالصفة مثنى للمفردين المركبين بالواو، ويجوز أيضا قولنا: وجاء الزيدان العالمُ والعاقلُ[6]. بل وفي باب المبتدأ والخبر، فيجوز: زيد وعمرو عاقلان. فلولا أن المتعاطفين ينزلان منزلة الكلمة الواحدة لما صح النعت بالمثنى ولا الإخبار به.

---

[1] قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٣٩٤) : "وسبب هذا الفتح كثرة الاستعمال، فجاز في: يا زيد بن عمرو، وامتنع في: يا زيد ابن أخينا. ولزم في نحو: يا فاضل ابن فاضل، جعل الموصوف والصفة كالشيء الواحد فيما كثر استعماله، فأتبعوا الأول الثاني، كما فعلوا في: امرئ"

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٣٣١، وانظر الزجاج، معاني القرآن ٢/ ٢٢٠، ٤٤٢

[3] انظر ابن الخشاب، المرتجل ١٨٠، خالد، التصريح ١/ ٣٥٠

[4] انظر خالد الأزهري، التصريح ٢/ ١٢٥، الأشموني، شرح الألفية ٢/ ٣٢٦

[5] انظر السمين، الدر المصون ٣/ ٦٩٥، الصبان، حاشية الأشموني ١/ ٣٠١

[6] ابن الحاجب، الأمالي ١/ ٣٢٨

وفي قولنا: ما مثل أبيك يقول ذاك ولا أخيك. لا يجوز عطف (أخيك) على (أبيك)؛ "لأن المعطوف لا يفصل بينه وبين المعطوف عليه بجزء أجنبي؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، ولو جعلت (أبيك) معطوفاً على (أخيك) لكنت فاصلاً بينهما بالجزء الأجنبي الذي هو خبر، وهو: يقول ذاك، فيجب أن تقدر (مثل) لتكون عاطفاً جملة على جملة، حذفت من الجملة الثانية خبرها لدلالة الأول عليه، فكأنه قيل: ما مثل أبيك يقول ذلك ولا مثل أخيك يقول ذلك"[1]

وقد يكون أكثر من معطوف بمنزلة الكلمة الواحدة وهو مما يستثنى من قاعدة الدمج الخاصة باللفظين؛ بسبب وجود حرف العطف المشرك للألفاظ في الحكم، فيجوز (خالد ومحمد وأحمد عقلاء) و(جاءني خالد ومحمد وأحمد الصالحون)، وحملوا على ذلك تتابع المعطوفات في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] بعد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]

قال الطبري: "وهذه الهاء التي في: {أنشأناه} عائدة على الإنسان في قوله: ﴿ولقد خلقنا الإنسان﴾، وقد يجوز أن تكون من ذكر العظم والنطفة والمضغة، جعل ذلك كله كالشيء الواحد، فقيل: ثم أنشأنا ذلك خلقا آخر"[2]

وهل ثمة دمج للبدل مع متبوعه كما في النعت والعطف؟ يرى الشاطبي أن العطف والنعت والبدل مع متبوعه بمنزلة الشيء الواحد[3]. ولا يرى البغدادي أن البدل والمبدل منه كالشيء الواحد كالنعت[4]. ولا تعارض بينهما إلا في ظاهر العبارة؛ فكلام البغدادي صحيح بحسب قاعدة الدمج، ورأي الشاطبي صحيح من حيث نفس الأمر؛ إذ إن البدل – المطابق - هو المبدل منه في المعنى، ولكن لا نقول إنه يندرج تحت الدمج لإمكان الاستغناء عنه وتمام المعنى بدونه.

---

[1] ابن الحاجب، الأمالي ١٣٥

[2] الطبري، جامع البيان ١٧/ ٢١

[3] الشاطبي، المقاصد الشافية ٥/ ٤٥

[4] البغدادي، خزانة الأدب ٢/ ٢٣٧

- **الدمج في باب (الفعل والفاعل)** ظاهر جلي؛ إذ إن علاقة الفاعل بفعله كالجزء من الكل، وهما كالكلمة الواحدة، قال ابن جني: "وقد ثبت أن الفعل والفاعل في كثير من الأحكام والأماكن كالشيء الواحد"[١]. وقد استدل النحاة على امتزاجهما وعدّهما كلمةً واحدةً بأدلةٍ أبرزها:

١. أنه لا يجوز توالي أربع حركات في كلمة واحدة[٢] قال أبو حيان: "فلو قلت: (والله لَسَنَقُوم) لأدى ذلك إلى توالي أربعة أحرف بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك مرفوض في كلامهم، ولذلك سكنوا آخر الفعل في (ضربْتُ)"[٣]؛ ولما كان اتصال الفعل بضمير الفاعل كالكلمة الواحدة سكن آخر حرف في الفعل، كقولنا: ضربْتُ وضربْنا، بخلاف اتصال الفعل بالمفعول، فيصح: ضَرَبَكَ و ضَرَبَنَا؛ لأن المفعول به في حكم الانفصال، فهو فضلة وليس كالجزء من الفعل[٤]. فجعلت الجملة الفعلية بمنزلة الكلمة الواحدة لامتزاج الفاعل مع فعله.

قال ابن مالك: والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا[٥]

ولهذا التركيب والامتزاج كان الفعل مبنيا مع نون الإناث كما يقول ابن مالك: "لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى وحكمًا، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًّا للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحدًا"[٦]

٢. أن الفعل في ذاته لا يؤنث، وإنما لحقته علامة التأنيث من أجل فاعله، فلولا أنه يتنزل منزلة بعضِه وإلا لما أُلْحِقَ علامة التأنيث؛ لأن الفعل لا يؤنَّث، وإنما يؤنث الاسم[٧]، قال ابن يعيش: "وهذا أحد ما يدل على اتحاد الفاعل والفعل، وأنهما كالشيء الواحد"[٨]

---

[١] ابن جني، الخصائص ٢/ ٢٥٦

[٢] انظر ابن عصفور، الممتع ١/ ٥٦

[٣] أبو حيان، التذييل والتكميل ١١/ ٣٨٣

[٤] انظر ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٩١، شمس الدين، شرح مراح الأرواح ٢٩

[٥] انظر ابن عقيل، شرح الألفية ٢/ ٩٦، الأشموني، شرح الألفية ١/ ٤٥، خالد الأزهري، التصريح ١/ ٣٢٨

[٦] ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٣٧

[٧] ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٦٦

[٨] ابن يعيش، شرح المفصل ٤/ ١٢٩

٣.أنه يجوز في باب النسب أن نقول: كنتيّ. نسبة إلى (كنتُ) كما قال الشاعر:[١]

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

فوقعت النسبة إلى الفعل والضمير معا، وهذا أحد ما يدل على شدة امتزاج الفاعل واختلاطه به، ولو لم يتنزل ضميرُ الفاعل منزلة حرفٍ من نفس الفعل لما جاز إثباتها[٢]؛ لأننا ننسب المركب من جزأين في نحو تأبط شرا إلى الصدر فنقول: تأبطيّ، وكان القياس أن نقول في النسب إلى كنتُ: كونيّ، فدلت إجازتهم (كنتيا) "على أنهم قد أجروا ضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال زيد من زايه وبائه، وكأنهم نَبَّهوا بهذا على اعتقادهم قوة اتصال الفعل بالفاعل، وأنهما قد حلا جميعا محل الجزء الواحد"[٣]

٤. تركيبهم (حبّ) وهو فعل مع (ذا) وهو الفاعل، فصارا شيئا واحدا. "وذا في حبّذا، لا يتغيّر سواء كان المخصوص مفردا أو مثنّى أو مجموعا أو مذكرا أو مؤنثا، تقول: حبّذا زيد وحبّذا الزيدان وحبّذا الزيدون وحبّذا هند وحبّذا الهندان وحبّذا الهندات، وإنما لم يتغيّر عن هذا اللفظ، لأنّهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرّف فيه، واستغنوا بالمخصوص عن تفسير الفاعل"[٤]

- **ومن أبواب الدمج (الجار والمجرور)**؛ إذ إنهما يعاملان معاملة الكلمة الواحدة فأجيزت تراكيبُ، ووصمت بالشذوذ أخرى نظرا لذلك، فقد "أجاز الأخفش وغيره من البصريين العطف على عاملين، فقالوا: قام زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرٌو. وقدموا في العطف المجرورَ على المرفوعِ؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد. ولم يجيزوا: قام زيدٌ في الدار، وعمرٌو القصرِ؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور"[٥]

وشذ زيادة (كان) بين الجار والمجرور، مع أن زيادتها جائزة بين المتلازمين كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل - الظاهر لا الضمير – فنقول: ما كان أحسن زيدًا! ولم يوجد كان مثلُهم.

ومنه قول الشاعر: جياد بني أبي بكر تسامى على كان المسومةِ العرابِ

---

[١] نسبه السيوطي في همع الهوامع إلى الأعشى ٣/ ٣٩٥، وبلا نسبة في ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٦١، الرضي، شرح الشافية ٤/ ١١٩

[٢] انظر ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٦٧، ابن يعيش، شرح المفصل ٣/ ٤٧٠

[٣] الرضي، شرح الشافية ٤/ ١١٩

[٤] الملك المؤيد، الكناش ٢/ ٥٦، وانظر ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٦٧

[٥] السيرافي، شرح الكتاب ١/ ٣٣٩

فزاد كان بين الجار والمجرور، وهما كالشيء الواحد[١]. ولهذه العلة جاز أن يعمل حرف الجر فيما له صدارة الكلام كقولنا: بمَن مررت؟ وإلى أيّهم تذهب؟[٢] وتعين النصب وامتنع العطف في قولنا: ما شأنك وزيدًا؟ وما لك وزيدًا. "وإنّما تعيّن النصب لامتناع العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار لتنزل المضمر مع الجار منزلة جزء الكلمة الواحدة"[٣]

- **الدمج الاعتباري في باب الإضافة.** وهو من أقوى مظاهره، وهو أقوى من تركيب الصفة مع الموصوف؛ ولا يتم معنى المضاف ولا يكمل إلا بذكر المضاف إليه، الذي هو بمنزلة التنوين، فهو مفتقر إليه دائما، ولا يجوز الفصل بينهما، ولا يجوز لحوق ألفِ الندبة الصفةَ عند سيبويه، وتلحق المضاف إليه لأنه داخل في المضاف.[٤]

وتمام المعنى هو العلة الفارقة في لحوق ألف الندبة للتركيب الإضافي (يا عبدَ الملكاه) و (وا أميرَ المؤمنيناه) وامتناعها في الوصفي (يا زيد الظريفاه) خلافا للكوفيين[٥]، فلا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه. أما الصفة فيمكن الاستغناء عنها؛ لأنك مخير في ذكر الصفة ولا يتوقف عليها تمام المعنى غالبا. ومن أجاز ذلك من الكوفيين ويونس بن حبيب فعلى حمل التركيب الوصفي على الإضافي.[٦]

فظهر من ذلك قوة الإضافة في التركيب وأن النعت والمنعوت دونها؛ وإن أجريناهما مجرى الإضافة في بعض الأبواب، كما أجروا الموصول مع صلته مجرهما أيضا بجامع الافتقار إلى تمام المعنى.[٧]

ويمكن أن يُبحث هنا الدمجُ الاعتباري **للأعلام المركبة تركيبا مزجيا**. ومعناه _ كما يقول الشاطبي _: أن تصير الكلمتان كالكلمة الواحدة، وكل واحدة منهما كجزء الاسم، فتجعل الثانية محل الإعراب كهاء التأنيث.[٨]

---

[١] خالد الأزهري، التصريح ١/ ٢٥١، ٢٥٢، والبيت مجهول صاحبه، انظر البغدادي، خزانة الأدب ٠/ ٢٠٧

[٢] السيرافي، شرح الكتاب ٤/ ٣٣١

[٣] الملك المؤيد، الكناش ١/ ١٨١

[٤] ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٣٥٩

[٥] انظر ابن الأنباري، أسرار العربية ١٨٣ والإنصاف ١/ ٣٠٠، ابن يعيش، شرح المفصل ٣/ ١٧٥

[٦] ابن الأنباري، أسرار العربية ١٨٤

[٧] السيرافي، شرح الكتاب ٣/ ٢٧ وقال: "المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد". وانظره أيضا ١/ ٨١، ١٣٩، ١٥٢

[٨] الشاطبي، المقاصد الشافية ٥/ ٦١٧

وعمدة هذا الباب هو قول سيبويه: "باب الشيئين اللّذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموزٍ وعنتريس وذلك نحو: حضرموت وبعلبك. ومن العرب من يضيف بعل إلى بكٍّ، كما اختلفوا في رام هرمز، فجعله بعضهم اسمًا واحدًا، وأضاف بعضهم رام إلى هرمز. وكذلك مارسرجس، وقال بعضهم: مارَسَرْجِسُ لا قِتالا

وبعضهم يقول في بيت جرير[1]: لقيتم بالجزيرة خَيْلَ قيسٍ ... فقلتمْ مارَسَرْجِسَ لا قِتَالا

وأما معد يكرب ففيه لغات: منهم من يقول: معدِ يكَرِبِ فيضيف، ومنهم من يقول: معدِ يكرِبَ فيضيف ولا يصرف، يجعل كرب اسمًا مؤنثًا ومنهم من يقول: معد يكرب فيجعله اسمًا واحدًا فقلت ليونس: هلا صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي؟ فقال: ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سميٍّ به واحدٌ إلا لم يصرف"[2]

وإنما بنيت الأسماء المركبة؛ لأن الأول يتنزل من الثاني منزلة بعض الكلمة من بعض، وكذلك الثاني من الأول؛ وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، إنما تستحقه الكلمة بأسرها إن كانت مما يعرب.[3]

- والدمج واقع في باب العدد. والمقصود هنا بالأصالة الأعداد المركبة مع العشرة كـ (خمسةَ عشرَ) وهي المبنية على فتح جزئيها، فالمركبات المبنية من المدمجات، والتركيب هنا يقتضي البناءَ وحذفَ التنوين من كل واحد من المركبين؛ ويجري أحدهما للآخر من الثاني مجرى بعض حروف الكلمة من بعض، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، إنما تستحقه الكلمة بأكملها.[4]

والأصل هنا نص سيبويه: "وأما خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جعلا شيئًا واحدًا. وإنمَّا أصل خمسة عشر: خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد"[5]

فالدمج في الأعداد المعطوفة أقل قوة من الأعداد المركبة؛ إذ إن أصلها خمسة وعشرة، فالبناء في الاسمين المركبين في العدد وغيره أيضا عارض؛ لأنهما إذا فكا عادا

---

[1] ديوان جرير ٢/ ٧٥٠

[2] سيبويه، الكتاب ٣/ ٢٩٦ - ٢٩٧، وانظر السيرافي، شرح الكتاب ٤/ ٦٢

[3] انظر ابن الخشاب المرتجل ص ١١٣، الشاطبي، المقاصد الشافية ٦/ ٢٥٧

[4] ابن الخشاب، المرتجل ١١٠، ١١١

[5] سيبويه، الكتاب ٣/ ٢٩٧، وانظر السيرافي، شرح الكتاب ٤/ ٦٣

معربين؛ "إذ كان أحد الاسمين منها لم يكد يستعمل على انفراده في ثاني الاستعمال، بل حضرموت مثلاً في استعمالها علمًا لهذه البلدة كدمشق مثلاً وبغداد"[١]

وعلى النقيض من ذلك عدم إعراب (اثنا عشر) كأخواته؛ لأن دليل تثنيته هو علامة إعرابه، فلو بني لبطل ذلك، وأخواته المركبات مع العشرة جرت مجرى الكلمة الواحدة "وإعراب الاسم الواحد لا يكون في وسطه" كما يقول العكبري.[٢]

- **الدمج الاعتباري في باب (لا النافية للجنس)**

عمدة هذه المسألة هو قول سيبويه: "وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ عشرَ"[٣]

وذلك أن (لا) قد ركبت مع اسمها فاستحق البناء لهذا التركيب المحمول المشبه ب (خمسةَ عشرَ)، وهو ملحظ من يقول: ولا لذاتَ _ بالفتح _ في بيت سلامة بن جندل:

إن الشباب الذي مجدٌ عواقبه فيه نلذ ولا لذاتَ للشيب[٤]

وإذا زال التركيب زال البناء، بل زال العمل، كأن يفصل بينها وبين اسمها في نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأة.[٥]

وأيضا لا تركب مع اسمها إذا أضيف؛ لأن الإضافة تبطل البناء _ كما يقول ابن يعيش _ نحو: لا غلامَ رجلٍ في الدار[٦]. وإذا بني نعت اسمها وركب معه وأدمج دمجا اعتباريا، عُد اسمها ونعتها كتركيب (خمسة عشر) ثم دخلت عليهما (لا) حتى لا يجتمع ثلاث مركبات وهو مرفوض كما تقدم.[٧]

قال ابن الخشاب: "وإذا دخلت (لا) على اسم جنسٍ مفردٍ نكرة بنيت معه ورُكبا فكانا كالكلمة الواحدة، وفتح آخره للتركيب فجريا لذلك مجرى الجزء الواحد، ويحذف منه

---

[١] ابن الخشاب، المرتجل ١١٢، ١١٣

[٢] العكبري، اللباب ١/ ٣٢٢

[٣] سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٧٤، وانظر ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ١٥٨

[٤] انظر أبو حيان، التذييل التكميل ٥/ ٢٢٩

[٥] أبو حيان، التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٧

[٦] ابن يعيش، شرح المفصل ٢/ ٩١

[٧] وانظر ابن الأنباري، أسرار العربية ص ١٨٦، الشاطبي، المقاصد الشافية ٢/ ٤١٩

التنوين للبناء، فيصير بعد أن كان أمكن الأسماء، غير متمكن، وذلك كقولك: لا رجلَ في الدار ولا جاريةَ لك، فهذا كما تقول: خمسةَ عشرَ في الدار وثلاثَ عشرةَ عندي"[١]

- الدمج في باب الصلة مع موصولها. ونص الفارسي على أن اتصال الصلة بالموصول أشد من اتصال المبتدأ بالخبر وقال: "ألا ترى أنهما يجريان مجرى الاسم الواحد، وأن المبتدأ قد يحذف خبره"[٢]

ولا يتم معنى الموصول إلا بصلته، فأشبه المضاف والمضاف إليه في الدمج الاعتباري[٣]، بل لا يؤكد الموصول ولا يوصف ولا يعطف عليه إلا بعد تمام صلته وانقضائه بجميع أجزائه[٤]؛ ولا تتقدم جملة الصلة على الموصول لأنها كبعضه، كما يقول ابن السراج[٥]. قال ابن الوراق: "وما في الصلة لا يتقدم على الموصول؛ لأنه يجري منه مجرى بعض الاسم، وبعض الاسم لا يتقدم على بعض"[٦]

ولعل هذا ملحظ الكوفيين في إجازتهم وقوع ألف الندبة في جملة الصلة، واستدلالهم بقول بعضهم: وامَنْ حفر بئر زمزماه. فقال: زمزماه، وإن كان المندوب على الحقيقة هو مَنْ حفر؛ فكأنهما كلمة واحدة.[٧]

وهذه هي علة جواز حذف الضمير العائد في جملة الصلة؛ كقولنا: أعجبني الذي صنعتَ. أي: صنعتَه. لأنه قد اجتمع مركبات مدمجة؛ الموصول وجملة الصلة، والفعل مع فاعله، ثم مفعول الفعل، فاستطالوا الكلام واستثقلوه، ولما كان المفعول ليس من تمام المعنى غالبا، ويحذف في مواضع كثيرة وليس من أركان الإسناد؛ أجازوا حذفه من جملة الصلة تخفيفا. كما في قوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا) أي: بعثه. وقوله سبحانه: (لا يَزالُ بُنْيانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ) أي: بنوه.. وهو كثير في العربية[٨]. ونستنبط من هنا قاعدةً، هي: إذا كثرت المدمجات جاز حذف الفضلات تخفيفا.

---

[١] ابن الخشاب، المرتجل ص ١٧٩، وانظر خالد الأزهري، التصريح ١/ ٣٥٠

[٢] الفارسي، الحلبيات ١٤٥

[٣] السيرافي، شرح الكتاب ٣/ ٢٧

[٤] الرازي، مفاتيح الغيب ٥/ ٢١٩

[٥] ابن السراج، الأصول ٢/ ٢٢٣، وانظر ابن جني، اللمع ص ١٩٠

[٦] ابن الوراق، علل النحو ص ٢٢٥

[٧] ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٢٩٨

[٨] المبرد، المقتضب ١/ ١٩

- ومن أشهر أبواب الدمج الاعتباري: **تركيب الأدوات**، أي: ما ركب فيه حرف المعنى مع حرف آخر، أو مع اسم يليه؛ فيصيران أداة جديدة، وهو كثير، كمهما وماذا وكذا وكأينَّ، وكم الخبرية المضافة إلى مميزها، وحرف الجر مع (ما) الاستفهامية. وسأضرب بالأداة (كذا) مثلا؛ إذ هي مركبة من الكاف الزائدة التي كان أصلها للتشبيه – ولكنه غير مراد هنا – ومن (ذا)، وهي دالة على العدد المبهم كما دل (فلان) على العلم المبهم، ولزمت هذه الصيغة فلا نقول في التأنيث: كذه.[1] "ولا يحكم على (ذا) بأنها في موضع جر ولا على الكاف بأنها متعلقة بشيء ولا بأن فيها معنى التشبيه، وإن كان باقيا بعد التركيب في (كأن)، إلا أنه لا معنى له هنا فلا وجه لتكلف ادعائه؛ لأن التركيب كثيرا ما يزيل معنى المفردين ويحدث بمجموعهما معنى لم يكن، ويحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نصب أو جر بحسب العوامل الداخلة عليها"[2] وكذا المركب مع (ما) الاستفهامية كـ (حَتّامْ)، و(إلَامْ)؛ لأنّ (حَتَّى) حرفٌ، وكذلك (إلى)، والحرفُ لا يستقلّ بنفسه، ولا ينفصل ممّا بعده، فتنزّلا منزلةَ الكلمة الواحدة[3]. وباب الأدوات المركبة واسع يرجع إليه في حروف المعاني.[4]

- ونستنتج في ختام هذا الفصل أنه ليس كل المركبات مبنية، وليس التركيب سببا للبناء دائما، وأن الافتقارَ إلى تمام المعنى درجاتٌ، وكثير من المركبات تتدرج في مفهوم الدمج، **وأن الدمج متفاوت القوة**، وتتشابه أبوابه، ويحمل بعضها على بعض؛ فامتزاج الجار والمجرور أقوى منه في الفعل والفاعل. والمضاف والمضاف إليه أقوى من الصفة والموصوف. والصلة والموصول أقوى في الدمج من المبتدأ والخبر. و(لا) مع اسمها محمولة على خمسةَ عشرَ. والصلة مع موصولها مشبهة بالمضاف والمضاف إليه. وشبهوا الصفة والموصوف بالمضاف والمضاف إليه وأيضا بالصلة والموصول.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ٣/ ١٦٦

[2] السيوطي، الأشباه والنظائر النحوية ٤/ ٢٨٦ - ٢٨٨

[3] ابن يعيش، شرح المفصل ٥/ ٢٤١.

[4] وقال أبو حيان: "فكما أنَّ كأيِّن وكذا مركبان من كاف التشبيه وشيء آخر، كذلك ينبغي أن تكون (كم)؛ لتجري الكنايات على نسق واحد في أنَّ أصلها كلمتان صُيِّرتا كالكلمة الواحدة، وصار لها معنًى خلاف ما كان لكلٍّ واحد منهما قبل التركيب" (التذييل والتكميل ١٠/ ٦)

المبحث الثاني: مراعاة الدمج الاعتباري في الإعراب، نماذج تطبيقية

تقدم في المبحث الأول ذكر بعض الشواهد والأمثلة التي تُجلي مفهوم الدمج وتؤكد علله وأسبابه، كقول الشاعر:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

وقوله: جياد بني أبي بكر تسامى على كان المسومةِ العرابِ

وقول جرير:

لقيتم بالجزيرة خَيْلَ قيسٍ فقلتمْ مارَسَرْجِسَ لا قِتَالا

وقول سلامة بن جندل:

إن الشباب الذي مجدٌ عواقبه فيه نلذ ولا لذاتَ للشيب

إضافةً إلى الآيات القرآنية المبثوثة في الفقرات السابقة. أما هذا المبحث فيعنى بالتحليل من خلال نماذج تطبيقية روعيت فيها قاعدة الدمج في الإعراب وتوجيه الشواهد والأمثلة، وليس المقصد استقصاء الأوجه الإعرابية كلها، بل ذكر موضع الاعتماد على القاعدة في التوجيه. مبتدئا بالشواهد القرآنية ثم الشعرية وأختم بمثال مشهور عند الفقهاء.

- فمن الشواهد القرآنية:

- **قول الله تعالى: ﴿إنه لحقٌ مثلَ ما أنكم تنطقون﴾** الذاريات ٢٣

يكتسب الاسم بالإضافة أحد عشر شيئا، منها التعريف والتخصيص والتخفيف وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر والظرفية ... إلخ[١] وكأنهما شيء واحد لا شيئان، وهو المقصود بالدمج الاعتباري. ومن آثار هذا الدمج اكتسابُ المضاف البناءَ من المضاف إليه، وهو أحد توجيهات الفتح[٢] في (مثلَ) في قوله تعالى: (إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون) فلما كانت (ما) مبنية، وأضيف الاسم المعرب (مثل) إليها اكتسب البناء منها، فبني على الفتح. ومثله قراءة أبو حيوة[٣]: ﴿أن يصيبكم مثلَ ما أصاب قوم نوح﴾ _ هود ٨٩ _ ونظيره في الشعر قول أبي قيس بن الأسلت الأوسي:[٤]

---

[١] انظر ابن هشام، مغني اللبيب ٦٦٣

[٢] انظر ابن عطية، المحرر الوجيز ٥/ ١٧٦، أبو حيان، البحر المحيط ٩/ ٥٥٣

[٣] انظر ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص ٦٥

[٤] انظر البغدادي، خزانة الأدب ٣/ ٤٠٦

لم يمنع الشربَ منها غيرَ أن نطقت حمامةٌ في غصون ذات أوقالِ

فبنيت (غيرَ) على الفتح _ في أحد التوجيهات _ لإضافتها إلى (أنْ) المبنية، فاكتسبت منها البناء.

قال أبو علي الفارسي: "ونحو ذلك من الأسماء المبهمة التي تضاف إلى المبنية فتكتسي البناء منها، فإذا فتحتَه فقلتَ: (مثلَ ما أنكم) فعلى هذه الجهة افتحها، ألا ترى قلة ما يبنى من الأسماء مع الحرف، وكثرة هذه الأسماء التي تبنى إذا أضيفت إلى غير معرب"[1]

- **وقال الله تعالى: ﴿إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون﴾** (البقرة ١٦٤)

فهل عطف (وبث فيها) على (أنزل) أو (أحيا)؟ المتبادر أنه معطوف على (أحيا)؛ لأنه أقرب مذكور، لكن الزمخشري اعتمد قاعدة الدمج هنا فاختار أنه لما عطف (أحيا) على (أنزل) صارا شيئا واحدا، فعطف (بث فيها) على (أنزل)، قال: "فإن قلت: قوله وَبَثَّ فِيها عطف على أنزل أم أحيا؟ قلت: الظاهر أنه عطف على أنزل داخل تحت حكم الصلة، لأنّ قوله: (فَأَحْيا بِهِ الْأَرْضَ) عطف على أنزل، فاتصل به وصارا جميعًا كالشيء الواحد، فكأنه قيل: وما أنزل في الأرض من ماء وبثّ فيها من كل دابة"[2]

وقد تقدم في المبحث الأول قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] بعد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]

[1] الفارسي، البغداديات ص٣٣٨، وانظر ابن عطية، المحرر الوجيز ٥/ ١٧٦، أبو حيان، البحر المحيط ٩/ ٥٥٣

[2] الزمخشري، الكشاف ١/ ٢١٠، وضعف كلامه أبو حيان وقال: "لا طائل تحته"، واختار أن اسم الموصول محذوف والتقدير: **وما** بث فيها من كل دابة" انظر البحر ٢/ ٨٠، والسمين الحلبي، الدر المصون ٢/ ٢٠٣

ونقلنا عن الطبري أن الهاء في: ﴿أنشأناه﴾ [المؤمنون: ١٤] عائدة على الإنسان في قوله: ﴿ولقد خلقنا الإنسان﴾ [المؤمنون: ١٢] وأن المتعاطفات من ذكر العظم والنطفة والمضغة، كلها كالشيء الواحد، أي: ثم أنشأنا ذلك _ المتعاطفات _ خلقا آخر.[١]

- **وقال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾** [البقرة ١٧٧]

ذهب جمهور النحاة والمفسرين إلى أن (الصابرين) منصوبة على تقدير أمدح أو أخص، وعادة العرب إذا تطاول الكلام ودخله الإطناب، قطعته وخالفت الإعراب للاختصاص أو التعظيم والمدح، وبوب سيبويه: "باب ما ينتصب على التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول"[٢] وذكر الآية.

ومحل البحث أن الزجاج نقل عن بعض النحويين أن (الصابرين) معطوف على (ذوي القربى)[٣]، ونُسب هذا القول إلى الكسائي[٤]. وضعّف هذا التوجيه بناء على قاعدة الدمج بين الصلة والموصول وعلاقته بمبحث العطف؛ إذ إن قوله تعالى: (والموفون) معطوف على الاسم الموصول في (مَنْ آمن)، فلو قلنا: إن (الصابرين) معطوف على (ذوي القربى) فقد عطفنا على الموصول قبل تمام صلته، والموصول وصلته _ ولو متعاطفة _كالشيء الواحد، قال الرازي: وهذا غير جائز؛ لأن الموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد، ومحال أن يوصف الاسم أو يؤكد أو يعطف عليه إلا بعد تمامه وانقضائه بجميع أجزائه. ثم قال: فإن قيل: أليس جاز الفصل بين المبتدأ والخبر بالجملة كقول القائل: إن زيدًا فافهم ما أقول رجلٌ عالمٌ، قلنا: الموصول مع الصلة كالشيء الواحد فالتعلق الذي بينهما أشد من التعلق بين المبتدأ والخبر.[٥]

---

[١] انظر الطبري، جامع البيان ١٧/ ٢١

[٢] سيبويه، الكتاب ٢/ ٦٢، وانظر الطبري، جامع البيان ٣/ ٣٥٤، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٤٧، الواحدي، التفسير الوسيط ١/ ٢٦٢، أبو حيان، البحر المحيط ٢/ ١٤٠، الطاهر ابن عشور، التحرير والتنوير ٢/ ١٣٢، ١٣٣

[٣] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٤٧

[٤] الرازي، مفاتيح الغيب ٥/ ٢١٩، الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير ٢/ ١٣٢، ١٣٣

[٥] الرازي، مفاتيح الغيب ٥/ ٢١٩ (بتصرف)

- **ومن الشواهد الشعرية:**
- **قول القطامي:**

كم نالَني مِنْهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ إذ لا أَكادُ مِن الإقْتارِ أَحْتَمِلُ

(كم) في البيت خبريّةٌ؛ لأنّه مدحٌ بتكثير الأفضال عليه عند عدمه لشدّة الزمان، وبلوغِ الفقر على حالٍ لا يُمْكِنه الارتحالُ لطلب الرزق.

و(كم) الخبرية تضاف إلى مميزها، فأصل البيت: كم فضلٍ نالني منهم! وقد تقدم أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحد، والفصل بينهما قبيح، ولو التزم الجر بعدما فصل بينهما وقال: (كم نالني منهم فضلٍ) لقبح؛ لذا عدل إلى النصب، وحملها على (كم) الاستفهامية ونصب مميزها، وهو لغة بعض العرب.

قال الخليل: "إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء _ استغنى عليه السكوت أو لم يستغن _ فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة. والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيدًا..."[1]

- **وقال زهير بن أبي سلمى:**

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا والرّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

يجوز ترخيم العلم المؤنث بالتاء مطلقا، نحو: فاطم وحمز، وهما ترخيم: فاطمة وحمزة، ومنع البصريون ترخيم المضاف، فلا تحذف التاء من نحو آل عكرمة وأبا عروة وابن جُلْهُمة، وحكموا على الحذف في الشعر بالشذوذ أو الضرورة، وعن الخليل

---

[1] سيبويه، الكتاب ٢/ ١٦٤ واستشهد بالبيت، ونحوه في المبرد، المقتضب ٣/ ٦٠، وابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٢٤٩. وزاد ابن يعيش المسألة تفصيلا فقال: "واعلم أن (كم) الاستفهاميّةَ لا يكون مميّزُها إلا واحدًا منصوبًا، و(كم) الخبريةَ تفسَّر بالواحد والجمع، وتضاف إلى مفسِّرها. وبعض العرب ينصب بـــ "كَمْ" في الخبر، كما ينصب في الاستفهام، وهم بنو تميم، كأنّهم يقدّرون فيها التنوينَ، وينصبون. ومعناها منوَّنةً وغيرَ منوّنة سواءٌ، وهو عربيٌّ جيّدٌ، والخفضُ أكثرُ.. فإذا فُصل بين (كم) ومميِّزها في الخبر، عدلوا إلى لغةِ الذين يجعلونها بمنزلةِ عدد منوّن، وينصبون بها؛ لأنّه قبيحٌ أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ المضاف إليه من تمام المضاف، فصارا كالكلمة الواحدة، والمنصوبُ يجوز أن يُفصل بينه وبين ما عمل فيه، ألا تراك تقول: "هذا ضاربُ اليومَ زيدًا"، ولا تقول: "هذا ضاربُ اليومِ زيدٍ" إلا في ضرورة؟ فأمّا قول القُطاميّ: (كم نالَني مِنْهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ ... إذ لا أَكادُ مِن الإقْتارِ أَحْتَمِلُ) فالشاهد فيه أنّه لمّا فصل بين (كم) ومميِّزها، وهو فَضْلة، عدل إلى لغةِ من ينصب لقُبْح الفصل بين الجارّ والمجرور، ولا سيّما بغير الجارّ والمجرور، و(كم) ها هنا خبريّةٌ؛ لأنّه مدحٌ بتكثير الأفضال عليه عند عدمه لشدّة الزمان، وبلوغِ الفقر على حالٍ لا يُمْكِنه الارتحالُ للانتجاع وطلب الرزق". شرح المفصل ١٧٥/٣

أنك إذا أردت أن ترخم المضاف أو المركب فاحذف الكلمة الثانية التي أضيفت فإنها بمنزلة الهاء[1]. إلا أن الكوفيين أجازوا ذلك معتمدين على قاعدة الدمج الاعتباري؛ إذ إن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، واستدلوا بكثرة ورود ذلك[2] كبيت زهير السابق، وبقول الشاعر:[3]

أَبَا عُرْوَ لا تَبْعدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي ميتَةٍ فَيُجِيبُ

أراد: أبا عروة.. وقول الأسود بن يعفر:[4]

أَوْدَى ابنُ جُلْهُمَ عبّادٌ بصِرْمته إنّ ابن جُلْهُم أَمْسَى حَيّةَ الوادِي

أي: ابن جلهمة.. وقال آخر: إِمَّا تَرَيْنِي اليوم أُمَّ حَمْزِ قَارَبْتُ بين عَنَقِي وَجَمْزِي

قال ابن الأنباري: "أراد أم حمزة، والشواهد على هذا كثيرة جدا"[5]

وقال آخر: إنَّ ابنَ حَارثَ إنْ أَشْتَقْ لرُؤيتهِ أَو أَمتَدِحْهُ فإنَّ الناسَ قَد عَلِمُوا

قال ابن السراج بعدما أورد هذا البيت: يريد ابن حارثة، وهذا كثير.[6]

- **قال عبد الله بن رواحة:**

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبلِ تطاوَلَ الليلُ عليكَ فانْزِلِ[7]

يجوز في (زيد) الأولى الرفع والنصب، ولا يجوز في الثانية إلا النصب. قال في الخلاصة:[8]

في نحو سعدُ سعدَ الأوسِ ينتصب ثانٍ وضمَّ وافتح اوّلا تصب

يشير إلى قول الشاعر: أيا سعدُ سعدَ الأوس كن أنت ناصرًا ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارف[9]

---

[1] انظر: سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٦٧، ٢٦٨، وانظر السيرافي، شرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٣

[2] انظر: ابن السراج، الأصول ٣/ ٤٥٧، الأنباري، الإنصاف ١/ ٢٨٤ - ٢٨٥، الرضي، شرح الكافية ١/ ١٣٦، ٣٩٤، الأشموني، شرح الألفية، ٣/ ٢٦٠، البغدادي، خزانة الأدب ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩

[3] انظر: ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٢٨٥، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٣٧٥، ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٤٣٢

[4] من أبيات سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٧٢

[5] ابن الأنباري، الإنصاف ١/ ٢٨٦

[6] ابن السراج، الأصول ٣/ ٤٥٨

[7] اليعملات: النوق القوية التي تصبر على السير. وزيد هو زيد بن أرقم. وانظر البيت في: سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٠٦، المبرد، المقتضب ٤/ ٢٣٠، السيرافي، شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢، البغدادي، خزانة الأدب ٢/ ٣٠٣

[8] انظر المرادي، توضيح المقاصد ٢/ ١٠٨٠، خالد الأزهري، التصريح ٢/ ٢٢٠

[9] انظر المرادي، توضيح المقاصد ٢/ ١٠٨٠

وقد اختلف في توجيه نصب الثاني على أقوال أشهرها أنه عطف بيان أو بدل من الأول أو أنه منادى محذوف أداة النداء[1]. والذي يعنينا في البحث توجيه رواية نصب الأول والثاني عند سيبويه؛ لأن قوله قد ضُعِّفَ بناء على مخالفة الدمج والتلازم بين المتضايفين؛ ففي قول الشاعر (يا زيدَ زيدَ اليعملات) يرى سيبويه أن (زيدَ) الأولى منادى مضافة إلى (اليعملات)، وأن (زيد) الثانية مقحمة بينهما. وقد رد هذا التوجيه؛ لأن فيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة، وهو خلاف الأولى، وإن سلم توجيهه فكان ينبغي تنوين (زيد) الثانية لخلوها الكلمة من الإضافة.

ومثله قول جرير: يا تَيْمَ تيمَ عَديّ لا أبا لكمُ لا يُلقيَنّكمُ في سَوأةٍ عمرُ[2]

- **قال الأسود بن يعفر:**

وقَبْلِيَ مات الخالِدانِ كِلاهما عَمِيدُ بني جَحْوانَ وابنُ المضَلَّلِ

تقدم في المبحث الأول صحة قولنا: (زارني محمد وخالد العاقلان) على النعت؛ لأننا عاملنا المتعاطفين كالكلمة الواحدة في المعنى، وهو عين الدمج الاعتباري.. وأراد بـــ (الخالدان) خالدَ بن نَضْلة وخالدَ بن قيس ابن المضلّل. وموضع الشاهد أنه يجوز في (عميد) المذكور في البيت إعرابها صفة أو بدلا، يقول ابن الحاجب: "ولا يتوهم عدم الجواز فيما ذكر أنه مفرد وموصوفه مثني، فإنهما ههنا في حكم الشيء الواحد؛ لأنهما قد شرك بينهما بحرف العطف. والصفة تارة تأتي على هذه الصورة، وتارة يقال: جاءني زيد وعمرو العاقلان، وجاء الزيدان العاقلان، وجاء الزيدان العالم والعاقل"[3]

- **قال طالب بن أبي طالب:**

أيا أخوينا عبدَ شمس ونوفلًا أعيذكما بالله أن تحدثا حربا[4]

تقرر في باب عطف البيان أن ما يعرب عطف بيان يصح إعرابه بدلا، إلا إذا امتنع إحلال الثاني محل الأول، ويستشهد كثير من النحاة بالبيت السابق على امتناع إعراب

---

[1] انظر ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٢٣٢، ابن هشام، مغني اللبيب ٥٩٦، ٨٠٩، وشرح قطر الندى ٢١٣، السيوطي، همع الهوامع ٣/ ١٦٣، خالد الأزهري، التصريح ٢/ ٢٢٠

[2] سيبويه، الكتاب ٢/ ٢٠٥، المبرد، المقتضب ٤/ ٢٢٩، ابن السراج، الأصول ١/ ٣٤٣

[3] ابن الحاجب، الأمالي ١/ ٣٢٨، وانظر ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ١٣٩، ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ١٨١

[4] انظر ابن هشام، أوضح المسالك ٣/ ٣١٣، السيوطي، همع الهوامع ٣/ ١٦١، الشاطبي، المقاصد الشافية ٥/ ٥٧

(عبد شمس ونوفلا) بدلا من (أخوينا)؛ لأنهما منصوبان، والبدل على نية تكرار أداة النداء، ولا يصح ذلك مع بقاء النصب.[1]

وخالف الشاطبي الجمهور، ولم يعتمد إلا قاعدة الدمج الاعتباري، مستحدثا مصطلحا نفيسا يعد أصلا في باب الدمج، وهو (الاسم المطوّل بالعطف)، أي أنه لم يعامل (عبد شمس ونوفلا) كاسمين منفردين يجب تقدير أداة النداء قبل كل واحد منهما، بل دمجهما العطفُ اسما واحدا، ويصح تقدير أداة النداء قبلهما جميعا، ولكن لا يجوز أن يختلف المتعاطفان في الإعراب؛ لأنهما صارا كجزئَيْ كلمة واحدة.

ورد مذهب الجمهور بأنه "غير لازم، بل البدل جائز وإن كان الثاني مفردا، ويصح تقدير حرف النداء، ولا يلزم ضم المفرد؛ لأنه قد صار مع المضاف شيئا واحدا، فلا يمكن أن يختلفا في الإعراب والبناء؛ لأنه كاختلاف بعض الكلمة مع بعض، بل نقول: لو كان الاسمان معا مفردين لتعين النصب فيهما بدلين، وعطفي بيان. أما مع البدلية فلأن مجموعهما هو البدل لا كل واحد منهما، إذ لو كان كل واحد منهما بدلا لكان من بدل المفرد من المثنى، وهو باطل، ولا يتأتى البناء فيهما إلا مع تقدير حرف النداء مع كل واحد، وذلك لا يصح؛ لأنه عند ذلك لا يقدر حرف النداء إلا مع أول الاسمين، والمجموع هو البدل، فصار **اسما مطولا بالعطف**"[2]

- **وقالت عاتكة بنت زيد:**

شُلّتْ يَمِينُك إنْ قتلتَ لمسلمًا حَلَّتْ عَلَيْك عُقُوبَةُ الْمُتَعَمّدِ[3]

إذا خففت (إنّ) فإنها لا تختص حينئذ بالأسماء، ويجوز مطلقا دخولها على الأفعال الناسخة وهو كثير في القرآن، مثل: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[4] و﴿وَإِنْ كَادُوا

---

[1] انظر المراجع السابقة، وابن هشام، شرح قطر الندى ص ٣٠١، قال ابن هشام: "قوله: (عبد شمس ونوفلا) عطف بيان على قوله (أخوينا) ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محل الأول، فكأنك قلت: أيا عبد شمس ونوفلا. وذلك لا يجوز لأن المنادي إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفلا لو كان منادى لقيل فيه: يا نوفلُ بالضم، لا يا نوفلا بالنصب، فلذلك كان يجب أن يقال هنا: أيا أخوينا عبدَ شمس ونوفلُ"

[2] الشاطبي، المقاصد الشافية ٥/ ٥٧

[3] انظر السيرافي، شرح الكتاب ٣/ ٣٨٤، ابن الأنباري، الإنصاف ٢/ ٥٢٦، المرادي، الجنى الداني ٢٠٨، العيني، المقاصد النحوية ٢/ ٧٥٣

[4] البقرة ١٤٣

لَيَفْتِنُونَكَ﴾[1] و﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[2] وندر دخولها على غير النواسخ، والبيت المذكور هو من غير الغالب، يقول ابن مالك في الخلاصة:

والفعل إن لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بإنْ ذي موصلا

أي أن: إن المخففة لا يأتي بعدها غالبا فعل غير ناسخ. وبيت عاتكة من هذا القبيل، وجعله الأخفش والكوفيون مما يقاس عليه خلافا الجمهور، إلا أن الجمهور يرون أن اللام هي اللام الفارقة، ويرى الكوفيون أن اللام بمعنى (إلا) و (إنْ) بمعنى (ما)[3]. وحكم الجمهور بالشذوذ على البيت لأن اللام في (لمسلمًا) دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرًا في الأصل، ولا راجعًا إلى الخبر، بل دخلت على المفعول[4]

واحتج خالد الأزهري بمفهوم قاعدة الدمج الاعتباري ليدفع اعتراض الجمهور، وقال: "وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، وهما حالّان محل الجزء الأول الذي يلي (إن) والمفعول كالجزء الثاني، فـ(إن قتلت لمسلمًا) بمنزلة: إنَّ قتيلَك لمسلمٌ"[5] وهذا التوجيه هنا فيه بُعد لتخيله امتزاج الفعل والفاعل كلمة واحدة وكأنه مصدر، يحل محله إعرابا لفظا ومعنى، ومعلوم أن الجملة _ غير المحكية _ لا تقع مبتدأ، ولا تؤول بذلك، فكيف يتوهم ذلك هنا! فلعل اختيار الجمهور هو الصواب في تلك المسألة.

- **ومن أمثلة الفقهاء: قول الرجل: (أيُّ عبيدي ضربتَه فهو حرٌّ) وقوله: (أيُّ عَبِيدِي ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ)**

قد تقدم في المبحث الأول قول ابن جني: "وقد ثبت أن الفعل والفاعل في كثير من الأحكام والأماكن كالشيء الواحد"[6] وذكرنا أربعة أدلة على امتزاجهما وكأنهما كلمة واحدة.. وقد نُقِل عن محمد بن الحسن الشيباني أنه ذكر في كتاب الأيمان "مسائلَ فقه تُبتنى على أصول العربيّةِ، لا تتضِحُ إلّا لمن له قَدَمٌ راسخٌ في هذا العلم، ومن مسائله

---

[1] الإسراء ٧٣

[2] الأعراف ١٠٢

[3] انظر ابن الأنباري، الإنصاف ٢/ ٥٢٧، أبو حيان، التذييل والتكميل ٥/ ١٤٢، وخالد الأزهري، التصريح ١/ ٣٢٨

[4] انظر ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٣٦، ابن هشام، مغني اللبيب ٣٠٦، وخالد الأزهري، التصريح ١/ ٣٢٩، البغدادي، خزانة الأدب ١٠/ ٣٧٤: ٣٧٧

[5] خالد الأزهري، التصريح ١/ ٣٢٩

[6] ابن جني، الخصائص ٢/ ٢٥٦

الغامضة"[1]أنَّه فرق في الحكم بين قول الرجل: (أيُّ عبيدي ضربتَه فهو حرٌّ) وقوله: (أيُّ عَبِيدِي ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ)[2]. أما القول الأول _ (ضربتَه) _ فإنه لو ضربهم كلَّهم لم يعتق إلا واحد، ولو كانوا مرتبين عتق الأول فقط. وأما القول الثاني _ (ضربَك) _ فلو ضربه العبيدُ كلُّهم عتقوا جميعا.

وللمسألة حظ وافر من باب الدمج؛ إذ إن الفعل في (ضربتَه) مسند إلى ضميرِ الفاعل وهو خاص، والفاعل جزء من فاعله لا يستغني عنه، والفعل يكون عاما بعموم فاعله وخاصا بخصوصه. أما (ضربك) ففاعله عام، والكاف مفعول به على نية الانفصال ولإمكان الاستغناء عنه، فبقي الفعل على عمومه لسبقه بأداة العموم (أيّ)، وهو ما نقله ابن هشام عن ابن جني أنه "وجهها بأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لتلازمهما، ولا كذلك الفعل والمفعول وإذا كان كذلك فيسري عموم الفاعل إلى الفعل ولا يلزم أن يسري عموم المفعول إلى الفعل"[3]

وأورد الإسنوي المسألة في كتابه الكوكب الدري وقال: "ومنها أن الفاعل كالجزء من الفعل بدليل تسكين آخر الفعل الماضي إذا كان الفاعل ضميرا مع قولهم: إن الماضي مبني على الحركة، وإذا كان الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فيلزم من عموم أحدهما عموم الآخر، فلهذا قلنا بعتق الجميع..."[4]

- وختاما، لقد كانت قاعدة الدمج حاضرة في عقل النحوي عند الإعراب والتحليل، وقد يتوقف المعنى الصحيح للشاهد عليها أو يختلف تبعا لمراعاتها.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٦٠

[2] انظر العيني، البناية شرح الهداية ١/ ٤١٤، ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٦٠ – ٦١، الإسنوي، الكوكب الدري ٤١٨ – ٤١٩، ابن هشام، البحوث المرضية ٣٧

[3] ابن هشام، البحوث المرضية ٣٨، وانظر المراجع السابقة.

[4] الإسنوي، الكوكب الدري ٤١٩

الخاتمة

رصد هذا البحث مفهوما شائعا في النحو العربي، راعاه النحاة وبنوا عليه أحكاما، وقد وضعتُ لهذا المفهوم مصطلح "الدمج الاعتباري"، فبينتُ معناه لغةً واصطلاحًا، وذكرت ألفاظَه المعبرة عن مفهومه في التراث النحوي، وعللَه وأسبابَه، وأهمَّ أبوابه، وعرضت نماذج تطبيقية لمراعاته في الإعراب.

ويمكن أن ألخص أهم نتائج البحث في النقاط الآتية:

- تعددت الألفاظ المعبرة عن مفهوم الدمج الاعتباري في تراث النحاة، وكان أدق تعريف له: تنزيلُ اللفظين منزلةَ الكلمةِ الواحدةِ.
- كان مفهوم الدمج الاعتباري حاضرا في العقلية النحوية عند وضع قواعد الأبواب.
- لم يقتصر مفهوم المصطلح على باب أو بابين بل كان شائعا في كثير من الأبواب النحوية.
- تكاد تنحصر علل الدمج في أربع علل: تمام المعنى، وتمام الاتصال، والإشراك في الحكم، والتركيب.
- لا يلزم أن يندرج كل مركب أو مبنيّ في مفهوم الدمج، بل يشترط الامتزاج المفضي إلى عدم ملاحظة كلٍّ من اللفظين على حدة.
- تختلف آثار الدمج وأحكامه بحسب قوة الامتزاج بين اللفظين.
- أهم الأبواب التي برز فيها الدمج الاعتباري: الفاعل مع فعله، والمتعاطفان، والجار مع مجروره، والصلة مع موصولها، والمضاف مع المضاف إليه، والنعت مع منعوته، (لا) الجنسية مع اسمها، والمبنيات المركبة، والمزجيات، والأدوات.
- كان مفهوم الدمج حاضرا عند توجيه الشواهد والأمثلة، كالآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وافتراضات الفقهاء، والأمثلة التوضيحية التي يذكرها النحاة عند التقعيد ليدللوا على صحة القاعدة.

ويوصي البحث بمزيد من الدراسات في الفكر النحوي المستنبَط من طرق النحاة واستدلالاتهم، والبحث عن المشتركات بين الأبواب؛ لينتظم ذلك كله في علم رصين ومعرفة مكتملة. ولا يُكتفى بدراسة المسائل مجردة عن عللها. إضافةً إلى الدعوة إلى تجديد أصول النحو وتطوير دراستها، وربطها بالدراسات اللسانية الحديثة، وعقد المقارنات العقلية بين الفكر النحوي العربي وغيره في اللغات الأخرى.

أهم المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب.

١- ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد الثبيتي، ط دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م

٢- الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ط. عيسى الحلبي.

٣- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط. المكتبة العصرية، ١٩٩٧م.

٤- ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، الكويت، الأولى، ١٩٨٤م

٥- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، ط. دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

٦- أبو حيان، البحر المحيط، ط. دار الفكر، الثانية، ١٩٨٣م.

٧- خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ط. عيسى الحلبي

٨- ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م

٩- الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث، الثالثة، ١٤٢٠ه

١٠- الرضي، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م

١١- الرضي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٨٥م.

١٢- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م

١٣- الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٤- الزمخشري، المفصل، (بشرح ابن يعيش)، ط. عالم الكتب، بيروت.

١٥- السمين الحلبي، الدر المصون، تحقيق أحمد الخراط، ط. دار القلم، دمشق.

١٦- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط. دار الجيل، بيروت، الأولى.

١٧- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدلي، وعلي سيد، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م

١٨- السيوطي، الأشباه والنظائر، ط. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م

١٩- الشاطبي، المقاصد الشافية، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين، جامعة أم القرى، مكة، ٢٠٠٧م

٢٠- الصبان، حاشية على "شرح الألفية للأشموني"، ط. عيسى الحلبي.

٢١- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٢- ابن عصفور، شرح الجمل، تحقيق صاحب أبو جناح، ط. عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.
٢٣- ابن عطية، المحرر الوجيز، تحقيق الرجالي الفاروق، ط. مؤسسة دار العلوم، قطر، ١٩٩١م.
٢٤- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط.دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م
٢٥- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط.دار الفكر، ١٩٧٩م
٢٦- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد مختون، ط. دار هجر، ١٩٩٠م
٢٧- ابن معط، الفصول، تحقيق محمود الطناحي، ط. عيسى الحلبي.
٢٨- ٢٨- الملك المؤيد، الكناش في النحو، تحقيق رياض الخوام، المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م
٢٩- ٢٩- ابن منظور، لسان العرب، ط. دار صادر، بيروت، ١٤١٤ه
٣٠- ٣٠- ابن هشام، مغنى اللبيب، تحقيق مازن مبارك، ومحمد حمد اللّه، ط. دار الفكر، الأولى ١٩٩٢م.
ثالثا: البحوث.
٣١- مصطفى العبيدان، المركب العددي، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، ع ١٦، ج ٣، ١٩٩٧
٣٢- محمد بدوي المختون، التركيب وملحقاته في العربية صوره وآثاره، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، ع ١٠، ١٩٨٠
٣٣- محمود شرف الدين، المركب الاسمي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٤٢، ١٩٧٨